



اثر تداول السلطة على المسار الديمقراطي (العراق انموذجاً)

م.م عبد الخالق جواد عبد الحسين

(*) الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية abdulkhaleq.j.abdulhussein@aliraqia.edu.iq

المستخلص

يعد مبدأ التداول السلمي للسلطة أحد أعمدة النظم الديمقراطية الحديثة، وضمانة أساسية لحقوق الإنسان ومنع الاستبداد، إذ يمثل عنصراً جوهرياً في البنية القانونية والسياسية للدولة، ويعزز الأمن والاستقرار المجتمعي، ولتحقيق هذا المبدأ، لا بد من توافر مجموعة من الضمانات كالتعددية الحزبية، المشاركة الشعبية، ونزاهة الانتخابات، إلى جانب تحديد مدة الولاية وتقييد إعادة الترشح لمنع احتكار السلطة، وفي السياق العراقي، وعلى الرغم من تبني النظام الديمقراطي بعد سلسلة من الانقلابات والثورات، إلا أن تطبيق التداول السلمي للسلطة يواجه تحديات فعلية بسبب العراقيل المؤسسية والتنفيذية، فتجربة العراق الديمقراطية بعد عام ٢٠٠٣ ما تزال تتعرض للعرقلة نتيجة غياب بنى مؤسسية قوية، وانتشار المحاصصة، وضعف الرقابة، وأن تجاوز هذه العقبات يتطلب إصلاحات سياسية وقانونية تضمن انتخابات دورية شفافة، ومؤسسات مستقلة، من أجل تحقيق تداول سلمي حقيقي للسلطة ضمن نظام ديمقراطي مستقر.

الكلمات المفتاحية:

النظام السياسي العراقي، التداول السلمي، الديمقراطية الحقيقية، عراقيل التداول السلمي، عراقيل الديمقراطية.

للاستشهاد بالبحث: عبد الحسين، عبد الخالق جواد. «أثر تداول السلطة على المسار الديمقراطي (العراق انموذجاً)». مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، عدد ٣١، كانون الثاني ٢٠٢٦، ص ٣٤٩-٣٦٦.

<https://doi.org/10.61279/mzk1zx80>

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٨/١٤ تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٩/٢٠ تاريخ النشر ورقياً: ٢٥ كانون الثاني ٢٠٢٦

متوفر على الموقع الالكتروني: ٢٥ كانون الثاني ٢٠٢٦

متوفر على: <https://jips.edu.iq/index.php/jips/ar/article/view/571>

متوفر على: <https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/issue/19498>

المجلة تعمل بنظام التحكيم المجهول لكل من الباحث والمحكمين

هذا البحث مفتوح الوصول ويعمل وفق ضوابط (نسب المشاع الإبداعي) (نسب المُصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق ٤.٠ دولي)

حقوق الطباعة محفوظة لدى مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

حقوق النشر محفوظة للنشر (كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية)

المجلة مؤرشفة في مستوعب المجلات العراقية المفتوحة

للمزيد من المعلومات مراجعة الروابط في الشعارات ادناه

Assistant teacher **Abdulkhaleq Jawad Abdulhussein***
(*Al-Iraqia University / College of Law and Political Science
abdulkhaleq.j.abdulhussein@aliraqia.edu.iq

Abstract

The Iraqi political system is a consensual, democratic, parliamentary republic in which the authorities seek to achieve peaceful transfer of power despite the multi-party system and real competition between parties, which is one of the most important conditions for the peaceful transfer of power. When political pluralism is one of the principles of democracy, peaceful transfer through elections is the means by which citizens or the electorate express who they want to represent them in power periodically and regularly, so that power is transferred from one coalition or alliance to another without obstacles. Therefore, the peaceful transfer of power cannot be achieved in light of the monopoly of one party over the political process or in light of the disruption of the electoral process and the corruption of its management and the distortion or misleading of voters' choices. Democracy and elections are two interconnected aspects, as democracy cannot be valid without fair elections. Democracy is a method of governance, and therefore elections are a means to achieve the system's goal, and the absence of political opposition prevents the peaceful transfer of power, as it is one of the most important pillars of democracy, in addition to political quotas, financial and administrative corruption, and the inherited problems in the political system. Since 2003, the differences and gaps in the constitution between 2003-2005, and other obstacles that constitute a barrier to the smooth transfer of power.

Keywords

[Iraqi political system, peaceful rotation, true democracy, obstacles to peaceful rotation, obstacles to democracy](#)

recommended citation

عبد الحسين، عبد الخالق جواد. «أثر تداول السلطة على المسار الديمقراطي (العراق انموذجاً)». مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، عدد ٣١، كانون الثاني ٢٠٢٦، ص ٣٤٩-٣٦٦.

<https://doi.org/10.61279/mzk1zx80>

Received :14/8/2025 ; accepted :20/9/2025 ; published 25 Jan.2026

published online: 25 Jan. 2026

Available online at: <https://jlp.edu.iq/index.php/jlp/ar/article/view/571>

Online archived copy can be found at: <https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/issue/19498>

Indexed by:



<https://doaj.org/toc/2664-4088>



prefix 10.61279

This article has been reviewed under the journal's double-blind peer review policy.

This article is open access and licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License (CC BY-NC-ND 4.0).

Printing rights are reserved to the (Journal of the College of Law and Political Science) - Aliraqia University

Intellectual property rights are reserved to the author

Copyright reserved to the publisher (College of Law and Political Science - Aliraqia University)

For more information, follow the links below



المقدمة

كل ٤ اعوام لإختيار الشعب لمن يمثلهم ممن يمتلك الخبرة السياسية والفكرية من المرشحين لتلك المناصب، ولا تخلو عملية التداول السلمي من العراقيل التنفيذية التي تحول دون تطبيقها، لذلك يجب على السلطات العراقية ان تواجه تلك العراقيل لضمان تطبيق الديمقراطية وتحقيق شروطها في النظام السياسي العراقي.

اشكالية الدراسة:

تطرح هذه الدراسة عدة تساؤلات حول التداول السلمي للسلطة وطرق تحقيقه، وهل يتم تطبيقه في النظام السياسي العراقي؟ وما المعوقات التي تعرقل سبيل الانتقال الديمقراطي للسلطة؟

فرضية الدراسة:

مبدأ التداول السلمي للسلطة في العراق لا يزال يواجه تحديات جوهرية تحول دون تطبيقه بشكل فعال، نتيجة لضعف البنية المؤسسية، وهيمنة المحاصصة الطائفية، وتراجع دور الإرادة الشعبية، مما يعوق عملية الانتقال الديمقراطي للسلطة رغم وجود الأطر الدستورية والقانونية الداعمة لهذا المبدأ.

منهجية الدراسة:

استخدمنا في كتابة هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

هيكلية الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من مقدمة وخاتمة وثلاث مطالب، جاء الاول بعنوان الديمقراطية وتداول السلطة، اما المطلب الثاني جاء بعنوان العوامل المؤثرة في مسار التحول الديمقراطي في العراق والمطلب الثالث جاء بعنوان السير نحو اقامة ديمقراطية حقيقية في العراق.

أولت معظم الدول الديمقراطية اهتماماً كبيراً بمبدأ التداول السلمي للسلطة، نظراً لما يمثله من ضمانة أساسية من ضمانات حقوق الإنسان، كونه يشكل حاجزاً فاعلاً في مواجهة الفكر الاستبدادي والدكتاتوري والعنصري، ويُعد هذا المبدأ من الركائز الدستورية الراسخة، إذ إن تكريسه في البنية القانونية والسياسية للدولة يسهم بشكل مباشر في تحقيق الأمن والاستقرار داخل المجتمع، غير أن تحقق هذا المبدأ على أرض الواقع لا يمكن أن يتم إلا بتوافر مجموعة من الضمانات، أبرزها وجود تعددية حزبية حقيقية، ومشاركة فعالة للشعب في اختيار ممثليه، فضلاً عن سلامة ونزاهة العملية الانتخابية، فضلاً عن تحديد مدة الولاية وعدد مرات الترشح، منعاً لأي احتكار للسلطة، ولهذا تتجه أغلب الدساتير الحديثة، صراحة أو ضمناً، إلى النص على هذا المبدأ كعنصر جوهري في النظام الدستوري، لما له من دور محوري في الحد من مظاهر الظلم والطغيان، فالسلطة بطبيعتها تُعد قيداً على حرية الإنسان، وإذا ما غابت عنها الرقابة والعدالة، فإنها تنقلب إلى أداة استبداد وقهر، وهو ما يجعل من التداول السلمي للسلطة هدفاً شعبياً يسعى إلى تفويض سلطة الاستبداد وضمان الانتقال السلمي والشرعي للسلطة في إطار القانون.

شهد النظام السياسي في العراق، عبر مراحل التاريخ المختلفة، العديد التغيرات بسبب الثورات والانقلابات التي استهدفت أنظمة الحكم المتعاقبة، حتى استقر الحكم على النظام الديمقراطي وبات من الصعب تغيير الشكل العام لنظام الحكم، وإستمرار الحكم الديمقراطي في العراق لابد من تحقيق التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات السياسية التي تقام بشكل دوري



المطلب الاول

الديمقراطية وتداول السلطة

١. التداول السلبي (الغنيف) للسلطة:-
ومعناه ان يكون هناك صراع على السلطة في النظام السياسي المعني وتسوده حالة عدم اتفاق ما بين القوى السياسية على نهج معين.
٢. الاسلوب السلمي لتداول السلطة:
هو اسلوب قانوني ويكون مضمونه التنافس السياسي الديمقراطي للوصول الى السلطة وهو في حالة من الاتفاق بين القوى السياسية.

وفي الحديث عن الديمقراطية التي تعد اساس التداول السلمي للسلطة يستوجب العودة الى جذورها الفكرية والاجتماعية، فهي لم تأتي نتيجة لتurf فكري بل كانت نتيجة لتاريخ طويل من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية فضلاً عن السياسية، ومنذ نشوء الدولة، التي مازالت تتطور حسب بنية المجتمع، واختلاف أنظمة الحكم، جاءت الديمقراطية بعد وتيرة طويلة من الحروب الأهلية والثورات الشعبية وحروب قارية .
ويعرف الانتقال الديمقراطي على انه الانتقال من الدكتاتورية الى الديمقراطية^٥، وهو عبارة عن مرحلة انتقالية تشهد مراحل فرعية عديدة يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي او انهياره ومن ثم بناء نظام جديد، وتشهد هذه المرحلة

يعد مبدأ تداول السلطة مبدأ ديمقراطي فبموجبه لا يمكن لأي سلطة او كتلة سياسية أن تبقى في الحكم بصورة دائمة إذ ان تغيرها منوط بنتائج الانتخاب، لذا فإن تداول السلطة يخلق تغييراً في الادوار بين قوى سياسية متمسكة بالسلطة واخرى معارضة خارج السلطة، إذ أن هذا التناوب هو جوهر الية تداول السلطة وكونه الية انتقال للسلطة السياسية من طرف لآخر وفقاً لنتائج الانتخابات^١.

وعملية تداول السلطة لا يمكن ان تتم ما لم تتوفر التعددية السياسية والحزبية، وهي احد اهم مبادئ الديمقراطية بالمجتمع الذي يسوده اختلاف الآراء والافكار، والانتخابات الدورية النزيهة إذ تعد ركيزة ودعامة لأي نظام ديمقراطي سليم، فهي المرجع الاساسي في تحليل شرعية السلطة داخل المجتمع من خلال تجسيدها مفهوم السيادة الشعبية أي حق الشعب في وحدته وسيادته، فضلاً عن وجود معارضة حقيقية منظمة إذ لا غنى عنها في الانظمة الليبرالية الديمقراطية حيث تحافظ على توازن النظام الداخلي تحول دون أن يبتعد الحكم عن المبادئ الديمقراطية^٢.

وتتم عملية التداول السلمي للسلطة عن طريق اسلوبين^٣:

١. خميس حزام والي، تداول السلطة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، العدد ٥٣، ٢٠٢٧، ص ٧٩.
٢. حسن البحيري، تداول السلطة، كلية الحقوق، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠١٤، ص ١-١٣.
٣. خميس حزام زالي، مصدر سبق ذكره، ص(٨٠-٨١)
٤. قاسم كاظم ملك، اليات بناء الدولة الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣، ط ١، مركز العراق للدراسات، العراق-بغداد، ٢٠١٩، ص ٤١-٤٢.
٥. منتصر معيد ، دور القيادات في الانتقال للتنمية السياسية في المشرق العربي ،اطروحة جامعه بغداد، ٢٠١٢، ص ٦٨.



الاستعمار الى حكم الديمقراطي بصورة مباشرة، والانتقال التدريجي من نظام حكم الفرد او القلة الى نظام حكم الديمقراطي، وانهيار نظام حكم الفرد وانشاء نظام حكم ديمقراطي^٦.

إن بناء نظام حكم ديمقراطي فعلي يتطلب تأسيس مؤسسات قوية وفاعلة تتمتع بالاستقلالية، بحيث يُضفى الطابع المؤسسي على ممارسة السلطة، ويعني ذلك الفصل الواضح بين شخص الحاكم وبين سلطاته السياسية، بما يضمن عدم اختزال الدولة في الفرد الحاكم، والأهم من ذلك، أن طبيعة الدولة ونظامها السياسي يجب أن تُبنى وفق تصميم مؤسساتي شامل يعكس على بنية الدولة بأكملها، وليس على مستوى الهيئات الفردية التي تُشكّلها فقط، إذ أن ترسيخ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة لا يمكن أن يتحقق الا عبر بناء مؤسسات فاعلة تتمتع بالاستقلالية والشرعية، وجوهر النظام الديمقراطي يكمن في إضفاء الطابع المؤسسي على ممارسة السلطة، فالتداول السلمي للسلطة يتطلب مؤسسات مستقرة ومبنية وفق نموذج مؤسساتي شامل يعكس طبيعة الدولة ونظامها السياسي، وليس فقط على مستوى الهيئات الفردية،^٧.

كما أن الإصلاح المؤسسي يشهد تقدماً ملحوظاً حين ينبع من طلب محلي حقيقي يفرض الحاجة إلى التغيير، ويؤدي إلى إنشاء مؤسسات جديدة، إما من خلال استيراد نماذج مؤسسية خارجية أو عبر

صراعات ومعارضات عديدة بين ممثلي السلطة وتتداخل في تشكيل مساراتها ونتائجها عوامل عديدة خارجية وداخلية قد تؤدي الى ترسيخ النظام الديمقراطي، او قد تفضي الى قيام نظام ديمقراطي في مرحلة ما بعد الانتقال^٨.

وتعد عملية الانتقال الديمقراطي عملية تفككية لبنية وممارسات النظام غير الديمقراطي بصورة تدريجية لغرض احلال نظام ديمقراطي بدلاً عنه، فلا تتم عملية اصلاح عميقة الا اذا شملت كل عناصر النظام السياسي كالبنية الدستورية والقانونية، فضلاً عن المؤسسات والعمليات السياسية وانماط المشاركة السياسية، ومن هنا فان تجارب الانتقال تختلف من اقليم جغرافي الى اخر بل وحتى بين دول الاقليم الواحد التي تتقاسم الظروف الاجتماعية والاقتصادية ذاتها بل وحتى الايديولوجية لذا فمن غير الممكن المجادلة بوجود نموذج واحد للانتقال الديمقراطي^٩.

والاهم من ذلك انه لا يوجد تصنيف واحد متفق عليه لكل المداخل التي احرزتها التجارب الناجحة للانتقال الديمقراطي في جنوب وشرق اوروبا فضلاً عن جنوب شرق اسيا وامريكا اللاتينية وافريقيا في العقود القليلة الماضية، ومن هنا تعدد العوامل التي تؤثر في عملية الانتقال وتتفاوت اثارها على اختلاف الزمان والمكان مما يفسر ظهور اكثر من مدخل او طريق للتغيير او الانتقال الى الديمقراطية وهذه المداخل هي الخروج من حكم

٦. المصدر نفسه، ص ٧١-٧٢.

٧. منتصر معيد، مصدر سبق ذكره، ص ٧١_٧٢.

٨. رابع زغوني، الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، قراءه نقديه في نموذج الانتقال، مجله المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد ٧، سبتمبر ٢٠١٩، ص ٦٠-٦١.

٩. عبد الفتاح ماضي، مداخل الانتقال الى نظام حكم ديمقراطي، بحث في كتاب يتالف من مجموعه بحوث بعنوان انتقال الاخرين الى الديمقراطية وتأخر العرب، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٣٥-٣٧.



تكييفها بما يتناسب مع الخصوصيات الثقافية والسياسية المحلية، إلا أن غياب الإرادة الداخلية للإصلاح يبقى من أبرز التحديات التي تعرقل تحقيق الديمقراطية، وتشكل عائقاً أمام بناء مؤسسات قادرة على تأمين التداول السلمي للسلطة، خصوصاً في الدول التي تواجه صعوبات داخلية في التفاعل مع متطلبات التحول الديمقراطي.^{١٠}

إن النظام السياسي الديمقراطي يحكم بجملة من الإجراءات التي تعبّر عن مدى التزامه بالمبادئ الديمقراطية المنبثقة من مؤسسات دستورية، وتكمن أهمية هذه المؤسسات في كونها تضمن مشاركة الأفراد في عملية اتخاذ القرارات الحاسمة والملزمة، وهو ما يميز النظام الديمقراطي عن غيره من الأنظمة السياسية التي تفتقر إلى آليات الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية الفعلية.

١٠. المصدر نفسه، ص ٣٥-٣٧.

المطلب الثاني

العوامل المؤثرة في مسار التحول الديمقراطي في العراق

تكون المؤسسة الأكثر فعالية في الشخصية العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية، أما على مستوى المؤسسة السياسية، فقد كان صنع القرار خلال الحقبة الملكية محصوراً بين المندوب السامي البريطاني والملك فيصل الأول، مما أضعف من استقلالية العملية السياسية ومأسستها، وفي مرحلة النظام الجمهوري، هيمنت المؤسسة العسكرية على مؤسسات الدولة كافة، حيث طغى الطابع العسكري على النظام السياسي، وتغلبت النزعة الفردية في اتخاذ القرار، وهو ما حال دون تطور بنية مؤسسية فاعلة ومستقلة^{١٢}.

التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: اسهم انتشار القيم الديمقراطية وحقوق الانسان على الصعيد العالمي في خلق بيئة دولية مناسبة لدعم الانتقال الديمقراطي وتأييده وبذلك بات العامل الخارجي عاملاً مساعداً في الانتقال بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، وان درجة تأثره تتوقف على مدى وجود قوة داخلية محركة للانتقال الديمقراطي^{١٣}، ولأجل تجاوز مرحلة الانتقال ينبغي الوصول الى مرحلة تدعيم ديمقراطية او كما تعرف بالترسيخ الديمقراطي، وهي التي تسبق التحول الديمقراطي، وهي تكون اجرائية تضمن سير العملية بشكل سلس من اجل الوصول لمرحلة الرسوخ^{١٤}، من هنا نجد ان العراق مر بمراحل عديدة بعد اطاحه

لقد جاءت تجربة الديمقراطية في العراق بشكل مفاجئ، دون أن تستند إلى مسار تاريخي تدريجي ومنتظم يمكن أن يؤدي بطبيعته إلى ترسيخ الحكم الديمقراطي، بل إنها نشأت نتيجة ظروف استثنائية وعوامل ظرفية لم تعكس تطوراً طبيعياً في البنية السياسية والاجتماعية للدولة، وقد تأسست هذه التجربة على أرضية مليئة بالتحديات والمعوقات، سواء كانت سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية، الأمر الذي أعاق فاعلية عمل المؤسسات الديمقراطية وشل قدرتها على الأداء، بل إن معظم هذه التحديات قد تعاضم تأثيرها بمرور الوقت، ما أدى إلى إطالة المرحلة الانتقالية لما يقارب عقدين من الزمن، وانطلاقاً من هذا الواقع، تبرز الحاجة إلى تحليل أبرز العوامل المؤثرة على الانتقال إلى الديمقراطية وبين ترسيخها الفعلي والمؤسسي^{١١}:

الموروثات التقليدية للنظام الاجتماعي والسياسي: ان العراق لم يكن يعرف في تاريخه المعاصر نموذجاً للحكم الثابت فقد كان تاريخه منذ عشرينيات القرن العشرين سلسلة من الانتقالات الحادة التي ادت الى ان يكون ميداناً لمختلف التجارب الراديكالية، فقد كان تاريخ الراديكالية في العراق زمنياً عرضياً أدى الى تهشيم وتحطيم القيم العقلانية المتراكمة في بنية المجتمع وثقافته، ونجد ان المؤسسة الدينية

١١. قاسم كاظم علك، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥-١٢٦.

١٢. سعد ناجي جواد، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، ط ٦١، مركز دويلات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠١٠، ص ٣٢٤-٣٤٣.

١٣. راجح الزغوني، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤ - ٦٥.

١٤. رشا ظافر محي الدين، ابعاد التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجله قضايا سياسيه، العدد ٥٧، ٢٠١٩، ص ٣٨٤-٣٨٥.



في الدولة بين الاحزاب والقوى السياسية ومن ثم الاعتماد على دولة المكونات بعيداً عن مبدأ المواطنة، وفي الحقيقة لم تتبع المحاصصة السياسية في بيئة العراق وانما طبقت بنموذجها الغربي فالمحاصصة السياسية في العراق ادت الى التوافقية وازعفت دور البرلمان في المراقبة والمحاسبة وتشريع القوانين كون الوزراء مسؤولين امام كتلهم السياسية وليس امام البرلمان او رئيس الحكومة^{١٦}.

الفساد المالي والاداري:

يعد الفساد من اهم المظاهر التي تميزت بها مرحلة الاحتلال الامريكي للعراق بعد عام ٢٠٠٣ الى جانب انتشار الفوضى وعمليات النهب التي طالت مختلف المرافق والمؤسسات المدنية والعسكرية مثل المصانع والمدارس والمنشآت والبنوك، جاءت التدابير التي هدفت الى الغاء الضريبة على السلع والمنتجات المستوردة وبيع ممتلكات القطاع العام وقطع الأراضي للمستثمرين الاجانب بدعوى اعادة الاعمار وتشجيع الاقتصاد الحر ويمكن القول ان الفساد المالي امتد ليشمل البنية الاقتصادية بأكملها فقدت اتسعت البطالة لتصل نسبتها الى اكثر من ٣١٪ وارتفع مستوى الفقر المدقع الى ٣٥٪ ووصل عدد الاميين الى سبعة ملايين نسمة فضلاً عن انتشار تعاطي المخدرات بين ما يقارب ٦٪ من شباب العراق ومن ثم غياب العدالة في التوظيف^{١٧}.

النظام السابق وحل الجيش ومؤسساتها المختلفة.

دستور المرحلة الانتقالية والدستور الدائم:

ان الدستور هو نواة البنية المؤسسية والنظام القانوني للدولة، لذلك لا بد من التطرق الى الظروف الكيفية والنوعية التي أثرت في صياغتها، بالنسبة إلى دستور المرحلة الانتقالية، فقد احتوى على ديباجة و(٦٢) مادة موزعة على تسعة أبواب مع ملحق دستوري، وعلى الرغم من طابعه السياسي الليبرالي، وما تضمنه من ضمانات لحماية الحريات المدنية والسياسية، إلا أنه يمكن تسجيل العديد من الانتقادات بشأنه، من أبرزها الجمود والحظر الموضوعي، وضعف الصياغة اللغوية، والأخطاء الإملائية، فضلاً عن قصر فترة تأسيسه، اما فيما يخص الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ فقد اقر في ظل ظروف امنية صعبة وسياسية معقدة واجري الاستفتاء عليها عام ٢٠٠٥ وسط مقاطعة كبيرة في بعض المحافظات العراقية، وفي محافظات اخرى كان هناك توجه، ويمكن القول بأن الدستور بقي محل جدل سياسي قبل طرحه للاستفتاء وبعد الاستفتاء عليه^{١٥}.

المحاصصة السياسية:

ويقصد به تقسيم مناصب السلطة بين الكتل السياسية وبما يسمح للأحزاب الفائزة في الانتخابات بالمشاركة في السلطة التنفيذية اي تقسيم مراكز الحكم

١٥. لقمان عثمان احمد، مداخل الاصلاح الدستوري في العراق، مجله دراسات اقليميه، العدد ٥٤، كانون الثاني، ٢٠٢٢، ص ١.

١٦. محبوبية الاقريدي عبد الكريم اسماعيل، تأثير المحاصصة الطائفية على بناء الديمقراطية، حالة العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ورقه، العدد ١، نيسان، ٢٠٢١، ص ٢٠٦-٢١٣.

١٧. رشا ظافر محي الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦-٣٧.



مظاهر مشاركة المواطنين في الانتخابات:

رغم إجراء الانتخابات بشكل دوري، إلا أن العملية الانتخابية في العراق اتخذت طابعاً شكلياً، ابتعد عن جوهر الديمقراطية التمثيلية، فقد تحولت الانتخابات إلى أداة بيد النخب السياسية، التي احتكرت وسائل الإعلام والتأثير، وغابت بذلك إرادة الناخبين الحقيقية، لقد تحولت الممارسة الديمقراطية من غاية تمثيلية قائمة على المشاركة الشعبية إلى إجراء تقني يخدم المصالح الحزبية، مما أفقد الانتخابات معناها بوصفها آلية للتداول السلمي للسلطة^{١٨}.

الوضع الأمني:

يمثل الوضع الأمني المتدهور أحد العوامل الرئيسية التي أعاقت التحول الديمقراطي في العراق، فالمجتمع العراقي، على مدى نصف قرن، لم يعرف استقلالاً أمنياً أو سياسياً أو اقتصادياً، كما أن التجانس الاجتماعي كان ضعيفاً، والشعب لم يكن مهياً لممارسة النقد والمساءلة، ومع الاحتلال الأمريكي، تفاعلت عوامل الماضي مع أزمات الحاضر، وسط مجتمع مثقل بالانقسامات، وقد فاقم اعتماد المحاصصة السياسية من الانقسامات الطائفية، خاصة في مراحل الانتخابات، مما دفع الفاعلين السياسيين إلى الاحتماء بمكوناتهم الاجتماعية، ما أدى إلى شرخ عميق في وحدة الشارع العراقي وأضعف فرص تحقيق التداول السلمي للسلطة^{١٩}.

١٨. طارق عبد الحافظ الزبيدي، المعالجات الفردية لإصلاح التجربة الديمقراطية في العراق ما بعد ٢٠٠٣، مجلة القضايا السياسية، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، العدد ٧٣، ٢٠٢٢، ص ٣٠-٣٢.
١٩. طارق عبد الحافظ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.



المطلب الثالث

ترسيخ الديمقراطية لتحقيق التداول السلمي للسلطة في العراق

القانوني الأعلى الذي يُبنى عليه النظام السياسي والتشريعي للدولة، إذ لا يمكن سنّ أي قانون عادي أو فرعي دون استناده إلى الشرعية الدستورية، غير أن دستور العراق لعام ٢٠٠٥ تضمن العديد من الثغرات التي أغفلتها لجنة الصياغة، إذ شكلت عائقاً أمام تحقيق التداول السلمي للسلطة.

حكومة الأغلبية السياسية: من الضروري الإشارة إلى خيار حكومة الأغلبية السياسية باعتباره الخيار الأنسب في ضوء التجربة البرلمانية في العراق بعد عام ٢٠٠٥، والتي عانت من تشوهات بنيوية ناجمة عن اعتماد نموذج الديمقراطية التوافقية ونظام المحاصصة السياسية، فقد أدى هذا المسار إلى إنتاج نظام برلماني مشوّه يفتقر إلى مقومات التداول السلمي الحقيقي للسلطة، ويتناقض في جوهره مع المبادئ الأساسية للنظام البرلماني الديمقراطي.

ثنائية المؤسسة التشريعية: وهي ما يخص انشاء مجلس الاتحاد الوارد ذكره في الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥ وهو الجناح الثاني من المؤسسة التشريعية العراقية إذ يجب تعديل النص الدستوري الخاص به واقرار صلاحياته وتحديدها لأجل تحقيق التوازن القانوني والدستوري بين المجلسين (مجلس النواب ومجلس

ان جوهر اقامة أي نظام ديمقراطي يعتمد على نجاح عملية الانتقال في جميع مراحلها لكي تنتقل الدولة او تصل فيما بعد الى مرحلة التحول الديمقراطي وعملية التحول هي عملية حراك ديناميكي مستمر وان التجربة الديمقراطية في نظام ما قد تطول او تقصر بحسب المعطيات والظروف التي يمر بها البلد فالمرحلة الانتقالية هي مرحلة التخلص من دعائم النظام القديم الذي ينافي الحريات ولا يركز على التداول السلمي للسلطة اولاً ومن ثم اقامة او بناء دعائم يتمكن من خلالها النظام الديمقراطي بناء اسس متينة على معايير الحكم الرشيد وفيما يخص العراق الذي يسعى لبناء نظام ديمقراطي منذ الانتقال حتى اليوم الا انه يواجه تحديات عديدة على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والامني كما ذكرناها سابقاً.^{٢٠}

ولإقامة دعائم تسهم في بناء نظام ديمقراطي حقيقي في العراق يستوجب في بداية الامر اتباع نهج اصلاحي شامل جميع الجوانب التي عانت ولا تزال تعاني من اثر عملية الانتقال وفيما يشمل العامل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والامني، واهم الاليات التي قد تسهم في استقامة الديمقراطية في العراق هي^{٢١}:

١- اليات اصلاح المؤسسة التشريعية:

تعديل الدستور: يُعد الدستور الإطار

٢٠. مثنى علي المهدي، اثر العامل الخارجي في الوضع الامني العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولي جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد ٧٢، ٢٠١٨، ص ٢٩-٣١.

٢١. مجموعة باحثين، المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق، ط١، دار الكتب، كربلاء، العراق ٢٠٢٠، ص ١٥.



به هو امن مستمر ومتجدد يصل الى مستوى الاستقرار السياسي بعد مرحلة تشكيل الحكومة واخيراً ستسهم في عملية التحول الديمقراطي.^{٢٣}

- الحوار السياسي البناء بدل الجدل والمخاصمة.^{٢٤}
- مكافحة الفساد هي استراتيجية هامة للحفاظ على المؤسسات التنفيذية من خلال تبني اجهزه رقابية مهنية تعمل على كشف ملفات الفساد واحالة المتورطين الى القضاء على ان تتبنى مسالة مراجعة البيئة القانونية الخاصة بمعاقة الفاسدين وتجديد العقاب عليهم وفق القوانين الرادعة التي تفرض عليهم اعادة المال العام الى الدولة.^{٢٥}

٣- على الصعيد الاجتماعي والثقافي:

تتشرط هذه الاليات وجود بناء اجتماعي سليم من اجل بناء وحدة وطنية والتي يمكن تفعيلها اجتماعياً من خلال^{٢٦}:

أ- المؤسسة الدينية: اذ لها دوراً هاماً في بناء الوحدة الوطنية وفي تعزيز الهوية الوطنية فالدين هو المتحكم في الاستعداد النفسي لاتخاذ مواقف معينة لذا على المؤسسة الدينية ان تتولى القيام بدور فعال فيما يخص بتعزيز قيم التسامح والوحدة والإخاء ومن ثم يجب على علماء الدين ان يسهموا في حل الازمات والمشاكل الاجتماعية وتقريب وجهات النظر المتباينة ومن ثم ان تركز المرجعيات الدينية على مخاطبة الاجيال الجديدة بما يتناسب مع

الاتحاد) وهو التوازن الذي سيضمن تحقيق التداول السلمي للسلطة في العراق.

- النظام الانتخابي: ان النظام الانتخابي في العراق يدعم الاحزاب والكتل الكبيرة ويضمن بقائها في السلطة لأطول مدة ممكنة الامر الذي ينعكس على المشاركة الفعلية للمواطنين في العملية الانتخابية في جهة واثره على نمطية اداء السلطة التشريعية الامر الذي ادى الى انعكاسها على مجمل السلطات الاخرى.

٢- اليات المعالجة على مستوى السلطة التنفيذية:

- حل الخلافات السياسية والازمات الداخلية: ان كل دول العالم لا تخلو من الازمات والمشاكل داخلياً الا ان هذه القضية في العراق تراكمية منذ عام ٢٠٠٣ اذ توالى الازمات وزادت مع كل دورة الانتخابية فمثلا ازمات عام ٢٠٠٥ اختلفت عن ازمات عام ٢٠١٠ اذ ان الأخيرة اشد واكثر تنوعاً واكثر مع ذلك ان غالبية هذه الازمات تتعلق بالكتل السياسية واختلفها في رسم السياسة العامة للدولة ومن الممكن حل الخلافات وجعلها في ادنى مستوياتها اذ ما توافرت الرغبة السياسية اولاً ومن ثم الدعم الشعبي ثانياً.^{٢٢}

- توفير بيئة ملائمة لخلق امن مستدام بدلاً عن الامن المؤقت والمقصود

٢٢. ياسر علي ابراهيم، المؤسسات الرسمية والسياسات الاصلاح الحكومية في العراق بعد عام ٢٠٠٣،

جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، مجلة المعهد، العدد ٤، ٢٠٢١، ص ١١٦-١١٧

٢٣. طارق عبد الحافظ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠.

٢٤. المصدر نفسه، ص ٤١.

٢٥. طارق عبد الحافظ، مصدر سبق ذكره، ص ٤١.

٢٦. ياسر علي ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢.



افكارهم وتطلعاتهم من الضرورات المهمة لتقويمهم في المستقبل.

ب- المجتمع المدني: ان للمجتمع المدني ومنظماته الدور الاكبر في تشجيع قيم الوحدة الوطنية اجتماعياً، إذ ان دور هذه المنظمات ضعيف في العراق فهي تفتقر للدعم المادي اكثر من غيره وتشمل هذه المنظمات غير الحكومية وغير الربحية، اما ما يمكن تحقيقه على المستوى الثقافي فهو يخص المنظومة التعليمية التي تتولى التنشئة الاجتماعية الاولى للأفراد فلا بد ان تشمل فلسفتها على بناء قيم للأفراد لا سيما الاطفال ونظراً للواقع العراقي وما عانى من اعوام الحرب والحصار تتزايد ضرورة الإشادة بالنظام التعليمي ووجوب تسليح المتعلمين بالمعرفة والمهارات فضلاً عن النظام التعليمي فلوسائل الاعلام هي الاخرى دوراً هاماً في بناء الوعي السياسي والمواطنة في العراق كيف ينبغي على اجهزة الاعلام ان تؤمن اولاً بانها صاحبة رسالة مهمة في خدمة المواطن العراقي قبل ان تكون اجهزة تسلية او تقديم اي اعتبارات ثانية على اعتبار الهوية العراقية.^{٢٧}

٢٧. ماجد محي الفتلاوي، اليات بناء الوعي السياسي والمواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجله المعهد، معهد العلمي للدراسات العليا، العدد ٢٥، ٢٠٢٢، ص ٤٧-٤٩



الخاتمة

الاستنتاجات

١. ضعف الاساس الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣ أدى إلى هشاشة العملية الديمقراطية وعدم ترسخ مبادئها.
٢. التحول الديمقراطي ظل شكلياً، دون بناء مؤسسات حقيقية تضمن التداول السلمي للسلطة.
٣. المحاصصة الطائفية والحزبية أضعفت مفهوم المواطنة وعرقلت بناء دولة مؤسسات.
٤. الولاءات الضيقة وتحكم الأحزاب في القرار السياسي قوضا استقلالية الدولة.
٥. الانقسام السياسي والاجتماعي أعاق استقرار النظام السياسي ومنع التداول السلمي للسلطة.
٦. الحاجة ملحة لإصلاحات شاملة تضمن بناء نظام ديمقراطي فاعل قائم على سيادة القانون والمواطنة.

ان فقر التجربة العراقية لأرث ديمقراطي حقيقي وواقع الارث السياسي والاقتصادي للنظام قبل عام ٢٠٠٣ والذي لم يسمح بأي ممارسة ديمقراطية عن طريق مؤسسات فاعلة أثقل كاهل التجربة الديمقراطية العراقية بعد مجيئها عام ٢٠٠٣، إذ لم تكن اكثر من ديمقراطية شكلية فالأحزاب والكتل السياسية بعد عام ٢٠٠٣ لم تنجح بتغيير بنية السلطة بما يتناسب مع واقع الديمقراطية بل واسهمت بتوظيف المؤسسات السياسية والقانونية للنظام لصالح القوى السياسية واستغلت سلطتها وامكاناتها لتحقيق اغراض بعيدة كل البعد عن الجوهر الوطني مما اسهم في خلق حالة عدم استقرار سياسي خصوصاً بعد اتباع المحاصصة السياسية والحزبية التي ساهمت بظهور كتل واحزاب ابتعدت عن الركائز الديمقراطية واستثمرت القضايا السياسية والتفردية لتجزئة المجتمع وخلق مجتمع متعدد الانتماءات والولاءات وفي حالة صراع دائم انعكست من والى السلطة السياسية نفسها التي زرعت هذه البذور لتدور في سلسلة مفرغة دون تحقيق تداول سلمي للسلطة ما لم يتم التعامل مع جوهر هذه المعرقات وتبني الاصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على هذا الاساس.

Declaration of Conflicting Interests

-The author declared that there isn't any potential conflicts of interest with respect to the research, authorship, and/or publication of this article.

Funding

The author received no financial support for the research, authorship, and/or publication of this article.

Ethical Statement

This research complies with ethical standards for conducting scientific studies. Informed consent was obtained from all individual participants included in the study.

Data availability statement

The data that support the findings of this study are available from the corresponding author upon reasonable request.

Supplemental Material

Supplemental material for this article is available online.

Acknowledgements

The authors did not declare any acknowledgements

إقرار تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب محتمل في المصالح فيما يتعلق بالبحث أو التأليف أو نشر هذا المقال

التمويل

لم يتلق المؤلف أي دعم مالي لإجراء هذا البحث أو تأليفه أو نشره.

البيان الأخلاقي

هذا البحث يتوافق مع المعايير الأخلاقية لإجراء الدراسات العلمية. وقد تم الحصول على موافقة خطية من جميع المشاركين الأفراد المشمولين في الدراسة.

بيان توفر البيانات

البيانات متاحة عند الطلب من المؤلف المراسل.

المواد التكميلية

لا توجد مواد تكميلية لهذا البحث

الشكر والتقدير

لا يوجد شكر وتقدير أفصح به الباحث

المصادر

١. تارا عمر محمد، اشكال اليات الانتقال الى الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣، ط ١، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢١.
٢. حسن البحيري، تداول السلطة، <https://arab-ency.com.sy/law/details/٢٥٧٧٦/٢>، تاريخ الزيارة ١٨ كانون الاول ٢٠٢٣.
٣. خميس حزام والي، تداول السلطة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، العدد ٥٣، ٢٠٢٧، ص ٧٩.
٤. رابع زغوني، الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، قراءه نقديه في نموذج الانتقال، مجله المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد ٧، سبتمبر ٢٠١٩.
٥. رشا ظافر محي في الدين، ابعاد التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجله قضايا سياسييه، العدد ٥٧ ٢٠١٩.
٦. سعد ناجي جواد، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، ط ٦١، مركز دويلات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠١٠.
٧. صالح جواد كاظم، علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٠.
٨. طارق عبد الحافظ الزبيدي، المعالجات الفردية لإصلاح التجربة الديمقراطية في العراق ما بعد ٢٠٠٣، مجلة القضايا السياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العدد ٧٣، ٢٠٢٢.
٩. عبد الفتاح ماضي، مداخل الانتقال الى نظام حكم ديمقراطي، بحث في كتاب يتالف من مجموعه بحوث بعنوان انتقال الاخرين الى الديمقراطية وتاخر العرب، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربيه، بيروت، ٢٠٠٩.
١٠. قاسم كاظم ملك، اليات بناء الدولة الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣، ط ١، مركز العراق للدراسات، لعراق-بغداد، ٢٠١٩.
١١. لقمان عثمان احمد، مداخل الاصلاح الدستوري في العراق، مجله دراسات اقليميه، العدد ٥٤، كانون الثاني، ٢٠٢٢.
١٢. ماجد محي الفتلاوي، اليات بناء الوعي السياسي والمواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجله المعهد، معهد العلمي للدراسات العليا، العدد ٢٥، ٢٠٢٢.
١٣. منثى علي المهداوي، اثر العامل الخارجي في الوضع الامني العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولي جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد ٧٢، ٢٠١٨.
١٤. مجموعة باحثين، المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق، ط ١، دار الكتب، كربلاء، العراق، ٢٠٢٠.
١٥. محبوبية الاقريد عبد الكريم اسماعيل، تأثير المحاصصة الطائفية على بناء الديمقراطية، حالة العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ورقة، العدد ١١، نيسان، ٢٠٢١.
١٦. منتصر العيداني، قيادات الانتقال والقضيه السياسييه، العراق ولبنان، النموذج ١٩٩٠، ط ١، العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان.
١٧. منتصر مجيب، اسامه عبد علي، دور النخب السياسية في التحول الديمقراطي،



- انماط ونماذج، كلية الآداب، جامعه عين شمس، عدد يناير، مارس ٢٠١٩ .
 ١٨. منتصر معيد ، دور القيادات في الانتقال للتنمية السياسية في المشرق العربي ،
 اطروحة جامعه بغداد، ٢٠١٢ .
 ١٩. ياسر علي ابراهيم، المؤسسات الرسمية والسياسات الاصلاح الحكومية في العراق
 بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المعهد، العدد ٤، ٢٠٢٢ .

References

1. A Group of Researchers, The National Index for Democratic Transformation in Iraq, 1st ed., Dar Al-Kutub, Karbala, Iraq, 2020.
2. Abdel Fattah Madi, Approaches to the Transition to a Democratic System of Government, a study in a book consisting of a collection of studies entitled The Transition of Others to Democracy and the Backwardness of the Arabs, 1st ed., Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2009.
3. Hassan Al-Bahri, Transfer of Power, <https://arab-ency.com.sy/law/details/2/25776>, date of visit: December 2023 ,18.
4. Khamis Hazam Wali, The Transfer of Power in Iraq after 2003, Journal of Political Science, University of Baghdad, College of Political Science, Issue 2027 ,53, p. 79.
5. Luqman Othman Ahmed, Approaches to Constitutional Reform in Iraq, Regional Studies Magazine, Issue 54, October 2022.
6. Mahbouba Al-Aqrid Abdul Karim Ismail, The Impact of Sectarian Quotas on Building Democracy, the Case of Iraq after 2003, Journal of Legal and Political Sciences, Waraqa University, Issue 1, April 2021.
7. Majid Muhi Al-Fatlawi, Mechanisms for Building Political Awareness and Citizenship in Iraq after 2003, Institute Magazine, Scientific Institute for Postgraduate Studies, Issue 2022 ,25.
8. Montaser Al-Eidani, Transitional Leadership and the Political Issue, Iraq and Lebanon, Model 1 ,1990st ed., Al-Aref Publications, Beirut, Lebanon.
9. Montaser Muid, The Role of Leadership in the Transition to Political Development in the Arab Mashreq, Thesis, University of Baghdad, 2012.
10. Montaser Mujib, Osama Abdul Ali, The Role of Political Elites in Democratic Transition, Patterns and Models, Faculty of Arts, Ain Shams University, January, March 2019.
11. Muthanna Ali Al-Mahdawi, The Impact of External Factors on the



- Iraqi Security Situation after 2003, Journal of International Studies, University of Baghdad, College of Political Science, Issue 2018 ,72.
12. Qasim Kazim Malik, Mechanisms for Building a Democratic State in Iraq after 1 ,2003st ed., Iraq Center for Studies, Iraq-Baghdad, 2019.
 13. Rabea Zaghoni, Democratic Transition in the Arab World, A Critical Reading of the Transition Model, Al-Mofaker Journal for Legal and Political Studies, Issue 7, September 2019.
 14. Rasha Dhafer Mohie Al-Din, Dimensions of Democratic Transformation in Iraq after 2003, Political Issues Magazine, Issue 2019 ,57.
 15. Saad Naji Jawad, How Decisions Are Made in Arab Regimes, 61st ed., Center for Arab Unity States, Lebanon, 2010.
 16. Saleh Jawad Kazim, Ali Ghaleb Al-Ani, Political Systems, Dar Al-Hikma, Baghdad, 1990.
 17. Tara Omar Muhammad, Forms of Mechanisms for Transition to Democracy in Iraq after 1 ,2003st ed., Arab Center for Publishing and Distribution, Cairo, 2021.
 18. Tariq Abdul Hafeez Al-Zubaidi, Individual Treatments for Reforming the Democratic Experience in Iraq after 2003, Political Issues Magazine, Al-Nahrain University, College of Political Science, Issue 2022 ,73.
 19. Yasser Ali Ibrahim, Official Institutions and Government Reform Policies in Iraq after 2003, Institute Magazine, Issue 2022 ,4.

